الأمم المتحدة

A/58/PV.70

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٧٠
الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، شغل نائب الرئيس السيد هو شايت (لكسمبرغ) مقعد الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٢٨ و ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(و) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام (A/58/616)

مشروع القرار (A/58/L.32)

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): قبل عامين بالضبط في بون، وقع اتفاق يشكل علامة بارزة بشأن أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة يعطي الأفغان فرصة ممتازة لبدء المسيرة إلى التنمية السلمية والاستقرار السياسي وإعادة الإعمار الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين، حققت الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، إنجازات كبيرة في جهودها لإعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب لمدة أكثر من عقدين.

وبعد عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ وتشكيل الحكومة الانتقالية، يجري إدخال النظام المدني تدريجيا في أفغانستان. ويشكل مشروع الدستور الذي يستند إلى المبادئ الديمقراطية وثقافة الشعب الأفغاني وتقاليده خطوة أخرى إلى الأمام على طريق السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. وسيشكل عقد مجلس اللويا جيرغا الدستوري المرحلة التالية المهمة لبناء الدولة في أفغانستان، مما سيعزز بقدر كبير المصالحة الوطنية وتشكيل مؤسسات لسلطة الدولة قادرة على البقاء.

وتذكرنا الهجمة الأخيرة على مكتب الأمم المتحدة في قندهار مرة أخرى بهشاشة السلام في أفغانستان. ونحن نشاطر الأمين العام قلقه بشأن انعدام الأمن في المنطقة. ونحن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-64419 (A)

نرى أنه لكي نجعل عملية السلام غير قابلة للانتكاس ولكي ننفذ اتفاق بون على نحو تام، من الضروري أن نكفل أن يصبح الأمن جزءا أساسيا من الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ولقمع أنشطة الإرهابيين والجرائم المتعلقة بالمخدرات.

وفي هذا السياق، نرحب بدور القوة الدولية للمساعدة الأمنية المؤدي إلى الاستقرار وبتوسيع نطاق الولاية المنوطة بها. وقد أشاد الشعب الأفغاني بقرار توسيع الولاية. ونحن نشاطر تماما الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، وجهة نظره القائلة بأن الدعم الكامل الذي تقدمه القوة الدولية للمساعدة الأمنية من الأشياء المطلوبة لتنفيذ عملية السلام الأفغانية ولبسط سلطة الحكومة المركزية لتشمل جميع الأقاليم الأفغانية.

وتكرر كازاخستان مجددا دعمها الثابت للدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تسوية المشكلة الأفغانية. ونعتقد أنه من الضروري تعزيز الجهود المبذولة لإصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية واستحداث ظروف مواتية لعودة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم. ونرى أن تقديم المساعدة الإنسانية الطويلة الأمد التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التنفيذ الكامل للخطة الشاملة لإعادة بناء اقتصاد البلد من أهم مهام المجتمع الدولي.

وما برحت كازاخستان توفر المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد.

ولا تزال الحالة في أفغانستان تحتل أولوية عالية في جدول أعمال مجلس الأمن، الذي يواصل الاهتمام عن كثب ببناء السلام في ذلك البلد بعد الحرب. ويواصل المجلس الاستعراض المستمر للمسائل المتعلقة بالأمن والإصلاحات السياسية والمساعدة الاقتصادية لأفغانستان. وفي ذلك السياق، نرحب بنتيجة بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هذا البلد. وهناك معنى رمزي لتصادف زيارة أعضاء المجلس مع إطلاق مشروع دستور أفغانستان وهو أحد أحجار الزاوية في اتفاق بون.

ونلاحظ مع الارتياح أن مسألة الأمن، ذات الأهمية الكبيرة للبلد حكومة وشعبا، كانت الموضوع الرئيسي للمناقشات أثناء اجتماعات بعثة مجلس الأمن مع ممثلي المجتمع الأفغاني. ونتفق مع النتائج الرئيسية التي توصلت إليها البعثة فيما يتعلق بالحاجة إلى الشروع في عملية مصالحة في أفغانستان، وإصلاح المؤسسات الأفغانية الرئيسية، وسحب جميع الفصائل المسلحة من كابل، وتخصيص أموال إضافية للإسراع في بذل الجهود الرامية إلى كفالة الأمن. ونتشاطر الرأي القائل بأنه من شأن مؤتمر المتابعة لعملية بون أن يوفر زخما سياسيا للعمل من أجل إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

وما زال إنتاج المخدرات في أفغانستان واتخاذها قاعدة للاتجار بها يشكل مصدر قلق كبير لكازاخستان. وقد أبرزنا في مناسبات عديدة الحاجة إلى إنشاء آليات مشتركة لوقف كل ألوان الاتجار بالمخدرات انطلاقا من هذا البلد وقفا تاما ولتخصيص موارد ملائمة من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج التي تهدف إلى مكافحة توزيع المخدرات. وهناك حاجة إلى اتباع نهج شامل تجاه هذه المشكلة، ويقوم على استراتيجية دولية متكاملة تنسقها الأمم المتحدة، وذلك من أجل التصدي الفعال لخطر المخدرات.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ينبغي أن تولي اهتماما أكبر لتنفيذ برنامج مكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان

باعتباره استراتيجية فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يُبقي على الجهود المستمرة للقضاء على الجماعات الإرهابية في أفغانستان قيد الاستعراض المتواصل.

وتؤيد كازاخستان بالكامل جهود المجتمع الدولي لتحقيق تسوية شاملة للحالة في أفغانستان وتشجع بقوة تنفيذ اتفاق بون. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن حل المشكلة الأفغانية بفعالية إلا من خلال الجهود المشتركة لكل المعنيين. وكازاخستان هي مستعدة من جانبها لتقديم إسهام ملموس في هذه العملية.

وكازاخستان من المشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن أفغانستان الذي قدمه اليوم وفد ألمانيا. والعدد غير المسبوق من المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا يعكس التزام الدول الأعضاء بعملية بون، وذلك من أجل بناء أفغانستان جديدة. وتدعم كازاخستان هذه الوثيقة الهامة المتعلقة بالمساعدة الدولية من أجل السلم والأمن وتشجيع تطبيع الحالة وإعادة بناء الاقتصاد، بغية تحسين معيشة الشعب الأفغاني.

وسيواصل بلدي دعم جهود حكومة أفغانستان وشعبها لبناء مجتمع مستقل ومسالم يقوم فيه جميع المواطنين الأفغان بدور نشط في الحياة السياسية الداخلية للبلاد.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على مبادرته لعقد هذه الجلسة من أجل مناقشة هذا الموضوع الهام جدا بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاتفاق بون.

لقد أُحرز خلال العامين الماضيين تقدم كبير، بما في ذلك الانتهاء مؤخرا من صياغة مشروع الدستور، ضمن منجزات أخرى، ونحن نشيد بجميع الأطراف المعنية في أفغانستان على جهودها. ولكي نعطي العملية السياسية في أفغانستان دفعة أكبر، يجب أن ينجح اجتماع اللويا جيرغا الدستوري المقبل في التوصل إلى نتائج ملموسة تمهد الطريق نحو الانتخابات التي ستُعقد العام المقبل. وإني واثق بأن قيادة الرئيس حامد كرزاي والجهود المستمرة من جميع الأطراف ستيسر كذلك تحقيق تلك الأهداف.

واليابان، التي تصر على أنه ينبغي ألا يتزعزع استقرار أفغانستان السياسي وألا تعود أبدا إلى كونها تربة لتوليد الإرهاب، لا تزال تشارك بنشاط في الجهود المبذولة لدعم تعميرها بالتنسيق مع المجتمع الدولي. وفي الآونة الأخيرة، مددت اليابان فترة قانون التدابير الخاصة لمكافحة الإرهاب بغرض تمكين السفن التابعة لقوة الدفاع الذاتي اليابانية المنتشرة في المحيط الهندي من مواصلة المشاركة في الأنشطة التموينية دعما لتحالف ''عملية الحرية الثابتة'' الذي يحارب الإرهاب في أفغانستان.

وفي مؤتمر طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تعهدت اليابان بتقديم مساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وحتى الآن، تم بالفعل صرف أو تخصيص حوالي ٤٦٨ مليون دولار لمشروعات محددة، أي أكثر من ٩٠ في المائة من المبلغ المتعهد به، ووتيرة التخصيص تتسارع. ونحن نعمل باجتهاد لصرف الـ ٣٢ مليون دولار الباقية من هذه المساعدات في أسرع وقت ممكن.

علاوة على ذلك، قررت اليابان الشهر الماضي التعهد بمبلغ ٢٠ مليون دولار إضافية من خلال صندوقيها الاستئمانيين في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وفي محاولة للاستجابة لاحتياجات أفغانستان الملحة والقصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمساعدة بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حثت اليابان مؤخرا البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

على إجراء تقييم منقح لاحتياجات أفغانستان، سننظر على أساسه في الإسهامات المقبلة المتناسبة مع مسؤولياتنا الدولية.

إن استعادة الأمن المحلي لا غنى عنها لتقدم العملية السياسية والاضطلاع السلس بتقديم المساعدة الدولية. ومن هذا المنظور، يعترينا جميعا قلق شديد إزاء التوجهات الجديدة في الحالة الأمنية العامة، التي تشمل التحرك لإعادة توحيد طالبان، والتحول في الأساليب الإرهابية للتركيز على أهداف ضعيفة مثل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، والتوسع في إنتاج الأفيون، والهجمات الصارخة على الجهود المبذولة للنهوض بحقوق المرأة. ونحن بحاجة إلى معالجة هذه المسألة بجدية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥١٠ (٢٠٠٣) الذي سمح للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بأن تنتشر في الأقاليم وأن تضطلع بمهام إضافية. ونأمل كثيرا أن تتمكن هذه القوة الدولية، بدعم من الدول الأعضاء، من الإسراع بأنشطتها خارج كابُل فتسهم بذلك في تحسين الحالة الأمنية في الأقاليم.

واليابان، التي تتصدر المسيرة بالترادف مع الأمم المتحدة في دعم برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ترحب ببدء المرحلة التجريبية في برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتكرر نداءها إلى المجتمع الدولي بأن يدعمه. ولكي ينجح هذا البرنامج، يجب تنفيذه بطريقة نزيهة وعادلة لضمان إفادته للشعب الأفغاني كله وليس إفادة جماعات معينة فحسب – كما شدد ممثل تركيا هذا الصباح. ودور التحقق الذي يقوم به فريق المراقبين الدوليين بالغ الأهمية في هذا الصدد. ونحن نقدر كثيرا جهود الفريق في المرحلة التجريبية. ونحث الإدارة الانتقالية وكل الجماعات الأفغانية على التعاون مع الفريق ونحث المجتمع الدولي على دعمه بالموارد المالية وغيرها حتى يتقدم نحو تنفيذ برامج شاملة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ومن الضروري دفع العملية السياسية وتحسين الأمن المحلي والمساعدة الإنسانية والمساعدة في التعمير بأسلوب متوازن. وكل هذه العناصر الثلاثة مترابطة. فالحالة الأمنية الخطيرة الراهنة تهدد بتأجيل العمليات السياسية والتعميرية الجارية حاليا بل وتعرضها للخطر. وتتعرض الأمم المتحدة الآن للنقد من مختلف الدوائر، ولكن من الأهمية القصوى لها أن تتابع بصرامة تنفيذ المهام متى تشرع فيها من أجل الحفاظ على سلطتها. ولقد قامت الأمم المتحدة بمبادرة قوية لمساعدة أفغانستان على النجاة من ظروف الإكراه والفقر والصراع وعلى أن تصبح دولة ديمقراطية وسلمية ولديها آفاق ساطعة للمستقبل. وتحقيق ذلك الهدف هام للغاية بالنسبة لأفغانستان والأمم المتحدة أيضا. وبتقديمنا لمشروع القرار المقدم هنا وتأييده بقوة، نود أن نعيد تأكيد أهمية الاستمرار في التركيز على التزامنا ببذل أقصى جهد لتحقيق ذلك الهدف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يمثل العامان اللذان مضيا على توقيع اتفاق بون بشأن أفغانستان فترة قصيرة من وجهة نظر تاريخية. ومن المثير للإعجاب إلى أقصى الحدود تحقيق نتائج هامة في مثل هذا الوقت القصير. ولا تزال عملية السلام في أفغانستان تتبدى للعيان، وتزداد قوة السلطات الجديدة، وتعالج المسائل المتصلة ببناء الدولة والإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي. ولم يعد إقليم أفغانستان يمثل رأس جسر للإرهاب الدولي ولم تعد أفغانستان تمثل تهديدا لجيرانها.

وتتعرض التسوية الأفغانية في الوقت نفسه، لمشاكل خطيرة في هذه المرحلة الحاسمة، ستقرر إلى حد كبير ما إذا كانت الإصلاحات ستصبح غير قابلة للنقض أو سيظهر إلى الوجود خطر يعيد البلد إلى مستنقع حرب ضروس.

وسيكون مجلس اللويا جيرغا الدستوري، الذي سيتولى وضع الأساس اللازم لشكل الحكم وتمهيد السبيل

للانتخابات العامة الديمقراطية، بمثابة معلم بارز في الحياة السياسية للبلد. ونتوقع أن يتعامل الشعب الأفغاني مع هذه المناسبة بقدر كبير من المسؤولية وأن يغتنم هذه الفرصة التاريخية لكفالة وحدة دولته بالاستناد إلى احترام مصالح جميع الفئات العرقية والامتثال للقواعد القانونية الأساسية والحريات الإنسانية.

وتشكل زيادة نشاط المتطرفين الهدام، بما في ذلك نشاط الأتباع المتبقين لنظام الطالبان السابق، تهديدا خطيرا للاستقرار وللنهوض بعملية السلام. ومن الواضح جدا أن هؤلاء الأعداء للأمة الأفغانية وللمجتمع الدولي يحاولون إعاقة عملية الإصلاح وزج البلد مرة أخرى في فوضى الحرب. ونعتقد بأن من الضروري أن نحرص على ألا يسمح لأتباع الطالبان السابقين الناشطين بالانضمام إلى هياكل الدولة الجديدة. ونعتقد بأنه يمكن تحقيق ذلك الهدف دون الإضرار بعملية المصالحة في المجتمع الأفغاني.

ونولي اهتماما كبيرا للامتثال المستمر لإعلان كابول المتعلق بعلاقات حسن الجوار من جانب الدول التي وقعت عليه. وينبغي لجميع الدول الأخرى أن تقدم المساعدة على تنفيذ الإعلان.

وينبغي أن نتحلى بالحذر الشديد عندما يتعلق الأمر بإصلاح القوات المسلحة والنطاق الكامل للمسائل الأمنية ذات الصلة في أفغانستان. ومن الضروري من جهة، السعي إلى تحقيق التوازن في تمثيل الفئات العرقية في وكالات إنفاذ القوانين. ومن الضروري من جهة أخرى الاعتماد على القوات التي تثبت التزامها ببناء أفغانستان الجديدة والكفاح ضد الطالبان والقاعدة. ونرحب بالجهود الدولية الرامية إلى إنشاء جيش وطني أفغاني.

وقدمت روسيا هذا العام مساهمتها في هذه الجهود عن طريق تزويد القوات المسلحة لأفغانستان بالوقود وبالسيارات ومعدات الاتصال وقطع غيار السيارات والمركبات المصفحة وغيرها من المعدات العسكرية، التي تبلغ قيمتها نحو ٥٠ مليون دولار. وفي هذه المرحلة، يعتبر وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية عاملا هاما في كفالة الأمن في أفغانستان. ومن الواضح للعيان أنه ينبغي من أجل تثبيت الاستقرار في جميع أنحاء إقليم أفغانستان، أن تقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتوسيع نطاق تواجدها خارج كابول، وقبل كل شيء في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. ونرحب بقرار ألمانيا بإنشاء ”جزيرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية“ في قندوز. وسمحت الحكومة الروسية، بغية المساهمة في تعزيز الأمن في أفغانستان، بمرور المعدات العسكرية التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية عبر إقليم روسيا.

ولا يزال خطر ورود المخدرات من الأراضي الأفغانية في كامل قوته. ويشير تقرير مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة الذي قدم في موسكو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها من أفغانستان لا يزال في ازدياد. ويبرز هذا مرة أخرى ضرورة القيام بعمل فعال سواء داخل أفغانستان أو على طول حدودها، وإنشاء أحزمة أمنية موثوقة يمكن أن تشكل رادعا للاتجار بالمخدرات.

ولا يزال يتعين القيام بعمل وافر في مجالي الإعمار والإصلاح. ومن المهم كفالة توزيع التبرعات التي أعلن عنها في مؤتمرات المانحين العديدة وتسليمها للشعب الأفغاني بغية تحسين نوعية حياته. وتعرب روسيا عن استعدادها للاضطلاع بدور فعال في الجهود الدولية الرامية إلى إصلاح الاقتصاد الأفغاني. ونعتقد أن من المفيد، بالاستفادة من الخبرة التي تراكمت من الستينات إلى الثمانينات، عندما تم بفضل المساعدة الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفياتي السابق، بناء ١٤٢ مرفقا في أفغانستان، بما فيها مرافق إنتاج الغاز الطبيعي

في شمال البلد، ومصنع السماد الآزوتي في مزار شريف، ومحطة لتوليد الطاقة الكهرومائية، ومطار كابول، ونفق سالانغ وغيرها، الجمع بين هذه التكنولوجيات الروسية المثبتة وبين الدعم المالي للبلدان المانحة.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في الجهود الدولية في أفغانستان. ونود أن نعرب عن تأييدنا للعمل النشيط الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي. ونظرا لأنه سيتم إنجاز برنامج اتفاق بون للسلام بإجراء الانتخابات العامة في أفغانستان، فسيكون من المناسب عقد مؤتمر دولي تمثيلي آخر يتولى وضع المعايير اللازمة لإشراك المجتمع الدولي في المرحلة القادمة لعملية السلام في أفغانستان.

ونعتقد بأن من المفيد إبقاء الأعمال المتعلقة بأفغانستان داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتكمل القرارات التي تتخذها كل من هاتين الهيئتين بعضها بعضا؛ ولا تعتبر تكرارا لبعضها البعض. ونود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المتعلق بأفغانستان الذي أعدته مجموعة واسعة النطاق من المتبنين وقدمته ألمانيا. ونأمل، إذا ما اعتمد بتوافق الآراء، أن يضيف إلى الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لما فيه مصلحة إصلاح أفغانستان.

السيد شينداونغسي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): منذ عامين، شنت الحرب العالمية ضد الإرهاب لأول مرة في أفغانستان. واليوم، لا يقتصر دور أفغانستان على أنها تمثل خط المواجهة في هذه الحرب العالمية فحسب، وإنما تعتبر كذلك اختبارا لما إذا كان بالإمكان أن تزدهر الديمقراطية والحرية في بلد سبق أن خضع لسيطرة نظام متعصب. ولذلك، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل مساهمته الجدية في إعادة إعمار أفغانستان وأن نركز اهتمامنا، بوصفنا نحن هذا المجتمع، مرة أخرى على أفغانستان من خلال النظر في البندين ٢٨ و٤٠ (و) من جدول الأعمال معا في الجلسة العامة للجمعية العامة.

وترحب تايلند في هذا الصدد بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن أفغانستان (A/58/850) وبتقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1074).

وتدل هاتان الوثيقتان على وجود اتجاهين عامين. فمن جهة، تم إحراز تقدم في عملية بون ونتطلع إلى الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في العام القادم. ومن جهة أخرى، لا تزال أفغانستان مبتلاة بالمشاكل الأمنية الناجمة من الأنشطة الإرهابية والاقتتال الحزبي والجرائم المتصلة بالمخدرات.

وفي نهاية المطاف، تعتمد مواصلة التقدم المستدام على جميع الجبهات في أفغانستان إلى حد كبير على تحسين الحالة الأمنية واستمرار دعم المجتمع الدولي من أجل إعادة إعمار أفغانستان. ومن المؤكد أن عدم التصدي للتحديات الأمنية أو لاحتياجات المساعدة والإصلاح للشعب الأفغاني، سيؤدي إلى تقويض الاستثمار الذي قدمه المجتمع الدولي في أفغانستان حتى الآن.

ولذلك، فإننا نجتمع اليوم لنجدد التزامنا السياسي بأفغانستان تنعم بالسلام مع نفسها ومع جيرانها، ويمكن أن يتمتع شعبها بثمار الديمقراطية والاستقرار والازدهار. ونحن هنا لكي نساعد على كفالة نجاح هذه الحالة التجريبية الهامة للعملية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال بناء الدول بعد الصراع. وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن امتناننا للسيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان،

ولموظفي البعثة لما بذلوه من جهود لا تكل لمساعدة الإدارة الانتقالية في أفغانستان على إعادة إعمار البلد.

واستعادة الأمن، وتوسيع سلطة الحكومة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كلها مهام ملحة تستدعي إنجازها على وجه الاستعجال. ومن شأن توسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتشمل مناطق خارج كابل أن يساعد في الاستجابة لبعض الشواغل الأمنية. إلا أنه من المهم بنفس القدر تلبية احتياجات الشعب الأفغاني، الاقتصادية والاجتماعية، من خلال استعادة مصادر كسب العيش، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية، والتصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الأفغاني فيما يتصل بالمخدرات.

ومن هذا المنطلق، تعهدت تايلند، أثناء المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة في تعمير أفغانستان المعقود في طوكيو في ٢٠٠٢، بمساعدة أفغانستان في المجالات التي اكتسبنا فيها بعض الخبرة، مثل إعادة بناء الهياكل الأساسية، وأنشطة إزالة الألغام، والبرامج الإنمائية البديلة، بما فيها استبدال المحاصيل.

وحتى الآن، أوفت تايلند بالتزامها بمساعدة أفغانستان، وذلك من خلال أنشطة محددة متنوعة. فبين شهري آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أوفدت تايلند مهندسين عسكريين وخبراء في إزالة الألغام إلى أفغانستان للاضطلاع بالمهمة الإنسانية المتمثلة في تحديد مطار بغرام.

وقام وفد أفغاني رفيع المستوى، تحت قيادة معالي السيد محمد علام رازام، وزير الصناعات الخفيفة والمواد الغذائية في أفغانستان، بزيارة دراسية إلى أفغانستان في الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣، وقام بزيارات مجاملة لرئيس وزراء تايلند ووزير خارجيتها ناقش فيها مسائل تتعلق بالتعاون. وقام الوفد أيضا بزيارة مشروع دوي تونغ الملكي الإنمائي في شمال تايلند لاكتساب خبرة مباشرة في مجال البرامج الإنمائية البديلة، بما في ذلك برامج القضاء على الأفيون، واستبدال المحاصيل، وغير ذلك من مشاريع التنمية الزراعية.

كما ترتب تايلند حاليا لوضع برامج لتنمية الموارد البشرية، استجابة لاحتياجات الشعب الأفغاني في المجالات التي اكتسبت فيها تايلند بعض الخبرة، مثل الزراعة، والتنمية الريفية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتدريب المهني. ويجري وضع خطط لإيفاد بعثة تقنية تايلندية إلى أفغانستان في العام المقبل لوضع تفاصيل برامج تنمية الموارد البشرية المذكورة. وبغية توفير إطار لتلك الأنشطة التعاونية، تعمل تايلند جاهدة من أجل تطبيع علاقاتها مع أفغانستان.

إن تايلند تتطلع إلى ما يتجاوز الصعوبات الحالية التي تواجهها أفغانستان، تتطلع إلى المستقبل، إلى الوقت الذي تصبح فيه أفغانستان مستعدة للدخول في شراكة فعالة مع المجتمع الدولي. وما إن يستتب السلام والأمن في كل ربوع أفغانستان، سيتسنى إرساء الأساس لمستقبل أكثر إشراقا تنعم فيه أفغانستان بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المطرد. وهذا ما يدعو تايلند إلى السعي نحو بناء شراكة متبادلة المنافع مع أفغانستان، واستكشاف مجالات ممكنة للتعاون، بما في ذلك مجال الطيران، وإنشاء أسواق جديدة وترميم المواقع الدينية البوذية.

ولكن هذا المستقبل المشرق لأفغانستان لن يتأتى ما لم يظل المجتمع الدولي صامدا في التزامه بمساعدة ذلك البلد على التصدي بفعالية لتحديات الحاضر. ومشاريع القرارات المطروحة في إطار هذين البندين من جدول الأعمال جاءت تعبيرا عن هذا الالتزام، وتايلند فخورة بأن تكون ضمن مقدميها.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن شكري للأمين العام

على تقاريره الأخيرة عن أفغانستان، وأن أثني على الجهود الدؤوبة التي يضطلع بها ممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نرحب بتقرير بعثة مجلس الأمن عن زيارتها لأفغانستان في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وإذ نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق بون، يحق للمجتمع الدولي أن يشعر بارتياح كبير لاستيفاء عدد من المعايير المرجعية المنصوص عليها في ذلك الاتفاق. وقد تجلى التقدم أكثر ما تجلى في إعادة فتح المدارس، وإنشاء الطرق، وطرح عملة جديدة. ونحن نرحب خاصة بالتطورات التي استجدت في القطاع السياسي، بما في ذلك إصدار مشروع الدستور، والعمليات السياسية الجارية لإجراء انتخابات عامة في العام المقبل. فهذه التطورات تبعث الأمل في نفوس الشعب الأفغاني بأن هدف إنشاء حكومة ديمقراطية عريضة القاعدة ومتعددة الأعراض لم يعد بعيد المنال، رغم ضخامة العقبات التي تعترضه.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه خلال السنتين الماضيتين، فإن التعقيدات الهائلة التي نشأت في أفغانستان بعد خروجها من الصراع تفرز مشاكل بالغة الصعوبة في مجالات الأمن والحكم الرشيد والإعمار. وتجدر الإشارة إلى أن عدم كفاية الأمن في الوقت الراهن، وهو ما يشهد عليه تدهور الأحوال في بعض أجزاء البلد، يثير قلق الشعب الأفغاني.

وقد اتضح من الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان أن الإرهاب والقتال بين الفصائل وإنتاج المخدرات والاتجار بها هي المصادر الثلاثة الرئيسية لعدم الاستقرار. ووفد بلادي يأسف أشد الأسف لأعمال العنف الطائشة التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك اغتيال أحد موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشهر الماضي، وتفجير مكاتب الأمم المتحدة بالقرب من قندهار. وتلك الهجمات الإرهابية المتفرقة ما هي إلا تذكرة لازعة للمجتمع الدولي بأن أفغانستان كانت حتى سنتين لا أكثر مأوى آمنا للإرهابيين. وعلينا إذن أن نظل نتوخى الحذر من أية أعمال إرهابية قد يرتكبها ما تبقى من فلول الطالبان والقاعدة.

أما القتال بين الفصائل فله دور باعث على الاضطراب في تاريخ أفغانستان. وكان في الماضي عاملا يسهم في إغراق تلك الأمة في حرب أهلية جعلتها ملاذا آمنا للإرهابيين. والحقائق الراهنة على أرض الواقع، كما انعكست في تقرير بعثة مجلس الأمن، تثبت أن القتال بين الفصائل ما زال يتسبب في خسائر بشرية فادحة. ونعتقد أن الدروس المستخلصة من تجارب الماضي ومن الحالات التي نجح فيها الشعب الأفغاني في تحقيق المصالحة على مستوى الطوائف، ينبغي الاعتراف بها والاستفادة منها، إذا أريد للأمة الأفغانية أن تتغلب على حالة عدم الاستقرار الراهنة، وتصبح بلدا مستقرا.

وقد تشجعنا، في هذا الصدد، بالالتزامات التي أعرب عنها قادة الفصائل لبعثة مجلس الأمن الزائرة، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونرى أن إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان يشكلان مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار. كما أن الإنتاج المتزايد للمخدرات يثير بالغ القلق نظرا لصلته بالإرهاب. ونحن نعترف بأنه لا يمكن إيجاد حل فوري سهل لتلك المشكلة. ذلك أن الصعوبات التي تكتنفها تقتضي إحراز تقدم على جبهات أخرى – مثل التعليم والأمن والإعمار،

فضلا عن تأمين الأداء الفعال للحكومة المركزية في كل أنحاء أفغانستان.

ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٥١٠ (٢٠٠٣) الذي يأذن ضمن جملة أمور، بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتشمل مناطق من أفغانستان تقع خارج كابل وضواحيها. وما من شك في أن توسيع تلك الولاية سيسهم في الدفع قدما بعملية بون بفضل إرساء بيئة أكثر أمنا. ونقدر أيضا العمل الذي تقوم به الأفرقة الإقليمية لإعادة البناء، التي يسعى بها إلى تحقيق الأمن وإعادة البناء في وقت واحد.

وفي ضوء مسؤولية الشعب الأفغاني عن الأمن في نهاية الأمر، نرحب بالمبادرات المختلفة للتعجيل بإنشاء الشرطة الوطنية والجيش الوطني الأفغاني، وسيعزز اشتراك الأفراد الأفغان بشكل نشط في القطاع الأمني مناخا أكثر استقرارا لعقد مجلس اللويا جيرغا الدستوري وللعمليات الانتخابية ذات الصلة. وبالإضافة إلى هذا ، سيعزز ثقة المجتمع الأفغاني التي يحتاج إليها كثيرا في قدرته على أن يحكم نفسه بنفسه.

وبالنظر إلى الروابط الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية، لا تزال عملية الإصلاح وإعادة البناء صعبة التنفيذ في غياب سلام مستقر، لكن تحسين المناخ الأمني يعتمد على تعزيز الإصلاح وإعادة البناء. ومن ثم، فإن مساعدة المجتمع الدولي المستدامة حيوية لتحقيق تلك الأهداف. وفي الوقت نفسه، نعتقد اعتقادا راسخا أن الشعب الأفغاني لديه ثروة من النبوغ، والمبادرة والإقدام لتنمية بلده.

وجمهورية كوريا، من جانبها، ملتزمة التزاما قويا بإعادة بناء أفغانستان. لقد قدمنا ١٢ مليون دولار لتخفيف معاناة اللاجئين الأفغان وسنوفر مبلغا يصل إلى ٤٥ مليونا خلال ٢٠٠٤. وبعثنا أيضا وحدات طبية وأفرادا مهندسين للمساعدة في جهود بناء الدولة. وستواصل حكومة بلدي عمل كل شيء في قدرتها لمساعدة الشعب الأفغاني على التحرك قدما للأمام.

لقد ظل الشعب الأفغاني محصورا، طوال عقدين من الزمان، في حياة من البؤس وانعدام القانون. والآن، يوفر المستقبل له أملا ووعدا وتفاؤلا. وستمكن المساعدة الدولية الشعب الأفغاني من استعادة الاستقرار والحيوية لمجتمعه. ومع ذلك، الشعب الأفغاني نفسه هو الذي عليه، بطبيعة الحال، أن يقرر مستقبله، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتحقيق سلام شامل، سلام سيدوم للأجيال المقبلة.

السيد نزاروف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان. إن طاجيكستان، التي كانت دائما من بين مقدمي مشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسألة، تعتقد أن نظر الجمعية العامة للحالة في أفغانستان يمثل إشارة هامة من المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني. فالمجتمع الأفغاني بحاجة إلى معرفة أن مشاكل بناء السلام في أفغانستان لا تزال تحتل أولوية كبرى على جدول أعمال المجتمع العالمي، الذي يجب عليه أن يواصل دعم عملية السلام في ذلك البلد. ولهذا الأمر أهمية حاسمة الآن بالتحديد، حيث بدأت أفغانستان تتصدى لواحدة من المهام الكبرى في بناء مجتمعها الجديد: وهي عقد مجلس اللويا جيرغا الدستوري، الذي سيعزز إدارة الدولة في البلد، وهذا شرط مسبق لإقامة حكم حيوي دائم في أفغانستان بعد استعادة نشاطها.

وبالنظر إلى خيبة أمل المشاركين الأفغان في المحادثات، بسبب عدم تحقق عائد سلام كبير وعدم وجود أرصدة قوة ملموسة، ولا سيما في الأقاليم، من المهم عدم الاكتفاء بالمحافظة على توافق الآراء الذي توصلت إليه

الأطراف الأفغانية في اتفاق بون، وإنما أن يبرز بقوة أكبر، حتى يتحقق السلام، والاتفاق الوطني والاستقرار في البلد.

كما كان الحال منذ عامين، نحن نمر بلحظة حاسمة في تاريخ أفغانستان الجديدة هذه في مرحلة ما بعد طالبان. ومن الواضح أنه إذا لم توفر الحماية لعملية السلام في أفغانستان، وعلى وجه الخصوص بواسطة الدول المانحة، فإن العناصر الإجرامية والعناصر المتبقية من طالبان ستقوض التقدم المحرز.

فيما يخص حل المهام العاجلة في العراق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء إمكانية التخلي عن أفغانستان وتركها لمصيرها. وليس من الصعب تصور الأخطار التي يمكن أن تنشأ إذا ما حدث هذا النوع من السيناريو في أفغانستان. أولا، سيدعم قوى الإرهاب الدولي ويعطيها مصدر قوة خطير لتجذب إلى صفوفها من يشعرون بخيبة أمل إزاء جهود وقدرة المجتمع الدولي في أفغانستان. ينبغي علينا ألا ننسى أن واحدا من كل ثلاثة من اللاجئين في العالم، الذين يقدر عددهم بعشرة ملايين فرد، أفغاني الجنسية. وخفض أو إنهاء برامج المساعدة وإعادة التأهيل في أفغانستان بذريعة كلل المانحين أو عدم توفر موارد كافية ليس من شأنه سوى تقويض الإيمان بالمجتمع الدولي وإحياء قوى الشر، التي تترقب الفرصة للظهور بعد هزيمتها الكاسحة.

لذلك، يحتاج الأفغان اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى ما هو أكثر من التأييد الأدبي والسياسي – على أهميته بطبيعة الحال. فهم أولا يحتاجون إلى المساعدة في كفاحهم اليومي من أجل البقاء. والنجاح على الجبهة السياسية، مثل النجاح في إعادة تأهيل أفغانستان، بما في ذلك مشروعات البنية الأساسية وخلق فرص العمل، سيشكل في نهاية الأمر الاختبار الرئيسي لعملية السلام.

وتشارك طاجيكستان بشكل نشط في العنصر الإنساني للبرنامج الشامل لتقديم المساعدة لجارتنا الشقيقة أفغانستان. وفي الوقت نفسه، أؤكد أن موارد بلدي – سواء البشرية أو الإنتاجية – يمكن، وينبغي، أن تستخدم استخداما أوسع في مشروعات الإصلاح الجارية في أفغانستان. وحكومة بلدي مستعدة للقيام بكل ما في وسعها لكفالة أن تظل طاجيكستان ممرا لإيصال الغذاء والسلع الأساسية الأخرى إلى أفغانستان.

وتعتقد طاجيكستان أن تنفيذ المرحلة التالية من اتفاق بون – مهما كان هاما – ينبغي ألا يكون هدفا في حد ذاته لعملية السلام في أفغانستان. ومن الأساسي أن يؤدي تنفيذ كل مرحلة إلى إعادة بناء جوهر الأسس الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الأفغاني ذاته بعد سنوات الحرب العديدة. ومن المهم أن ينقذ الشعب الأفغاني من الحلقة المفرغة من المأساة والفقر والصراع والعنف. ونأمل أن تدافع إدارة قرضاي، التي تؤيدها حكومة طاجيكستان تمام التأييد، عن مصالح الأفغان العاديين.

ونحن مقتنعون بأن جهود الرئيس قرضاي، بمساعدة من المجتمع الدولي، ستنهي في جملة أمور، إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في نهاية المطاف. وللأسف، نشهد في أفغانستان اليوم حالة يخرج فيها اقتصاد المخدرات عن السيطرة. وإنتاج الأفيون يستنفد موارد البلد، ويفسد المنتجين ويؤثر تأثيرا كبيرا على أسواق الاستهلاك.

يجب أن نكون صريحين هنا. مشكلة المخدرات ذات الأصل الأفغاني مشكلة دولية. ويترتب على ذلك أن من الضروري أن نشارك جميعا في حلها. إن حمى إنتاج الهيروين، التي لا تزال منتشرة بين بقايا نظام طالبان، تفرض خطرا، ليس فقط على التنمية المستقرة لأفغانستان الجديدة، وإنما

أيضا على صون السلم والأمن الدوليين. وتلك النقطة أثيرت في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في حزيران/يونيه.

وخلال سنوات الحرب المروعة ضد نظام طالبان، وقفت طاجيكستان دائما إلى جانب الشعب الأفغاني. وقد أعطانا انهيار تلك الحركة المعادية للشعب كل الأمل والتفاؤل في إحياء المجتمع الأفغاني. وستقوى تلك الآمال عندما تمتنع الجماعات الأفغانية عن المواجهة، وتقيم علاقات ودية فيما بينها، وترى كل منها الأخرى عضوا في أسرة أفغانية واحدة.

إنني مقتنع أنه سيأتي الوقت الذي يخلي فيه قانون العنف والسلاح في أفغانستان الطريق أمام سيادة القانون والتسامح.

وفي نفس الوقت، من المهم للغاية ألا تحدث أخطاء أخرى عندما تطرأ تغييرات – وخاصة عندما تحدث تغييرات في القوات المسلحة وعندما نسعى إلى تحقيق توازن في تمثيل المجموعات الإثنية. ونعتقد أن استخدام هذه القوات المسلحة ذاتها، التي لم تخن قط تطلعات الشعب الأفغاني إلى العيش في مجتمع متحضر وديمقراطي، سيكون أفضل وسيلة للتعبير عن طموحات الشعب الأفغاني، الذي عانى كثيرا من نظام طالبان الذي يعود للقرون الوسطى وعلى أيدي الإرهابيين الدوليين الذين أطلق لهم العنان في ذلك البلد. ويمكن أن تُتخذ خبرة القوات المسلحة الطاجيكية في مجال الإصلاح بعد الخروج من الصراع كنموذج لاتخاذ قرارات متوازنة في هذا الصدد.

ومن المهم ألا يقتصر الأمر على تقييم تجربة الأمم المتحدة الإيجابية في حفظ السلام في أفغانستان؛ من المهم جدا الآن أن ننظر نظرة ناقدة لحفظ السلام في أفغانستان. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم دعم كامل لرغبة رئيس أفغانستان في عقد مؤتمر دولي لتقييم التنفيذ الشامل لعملية بون. ويمكن لهذا المؤتمر أن يقيم ما حققته قوة المساعدة الدولية الأمنية في أفغانستان، التي تقوم بدور هام في تثبيت الاستقرار في ذلك البلد. وقد أيدت طاجيكستان على الدوام توسيع وجود هذه القوة إلى خارج كابل.

في الختام، أود أن أقول إن طاجيكستان تفي تماما بجميع الالتزامات التي التزمت بها في إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار، الذي اعتمد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ أحكام الإعلان والمساعدة على تحقيق استقرار إقليمي.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني الخالص للممثل الدائم لألمانيا وزملائه على العمل الممتاز الذي قاموا به في إعداد وتقديم مشروع القرار. فألمانيا إحدى الدول التي تقوم بدور رائد في إعادة الحالة في أفغانستان إلى وضعها الطبيعي؛ وطاجيكستان مستعدة لمواصلة التعاون مع ألمانيا وجميع الأطراف المهتمة في هذا الصدد.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): قطعت أفغانستان شوطا طويلا في السنتين الماضيتين. ففي الحرب على الإرهاب، التي ابتدأت بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أُطيح بنظام حركة طالبان، ويختبئ قادتها في المناطق الوعرة من البلاد. وجرى إضعاف منظمة القاعدة إلى حد كبير، وقادتها هاربون. وتساعد عملية بون الشعب الأفغاني على الوقوف على قدميه بعد عقدين تقريبا من الفوضى والحرب الأهلية. وتنعم كابل إلى حد كبير بالسلم، ولا تزال حكومة قرضاي موجودة على الرغم من الصعوبات الكبيرة المتراكمة أمامها. وقد اتُخذ قرار بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابل. وخصص المجتمع الدولي موارد لإعمار البلاد التي مزقتها الحروب. ووُضع دستور جديد ديمقراطي، وتجري التحضيرات لإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٤ على مسارها المرسوم.

هذه في الحقيقة تطورات مشجعة وموضع ترحيب. وتهنئ نيبال الرئيس قرضاي على قيادته الفعالة، كما تهنئ الشعب الأفغاني على حكمته والتزامه باستعادة السلام والأوضاع الطبيعية. ويستحق ممثل الأمين العام الخاص – السيد الإبراهيمي – وفريقه تقديرنا على العمل الممتاز الذي يقومون به في أفغانستان. وتشيد نيبال أيضا بالمجتمع الدولي على دعمه لمساعدة أفغانستان على المضي قدما للأمام.

بيد أننا يجب ألا نركن إلى الرضى عن الذات تجاه هذه التطورات، التي لم تصل بعد إلى مرحلة لا يمكن الرجوع عنها. إضافة إلى ذلك، لا تزال توجد تحديات هائلة أخرى. فطالبان تعيد تجميع صفوفها، وأمراء الحرب لا يزالون يتحدون كابل. وعملية إزالة الألغام تسير ببطء، وكذلك عملية إعادة الإعمار والتنمية. ولم يوسّع المجتمع الدولي بعد المظلة الأمنية بما يكفي ولم يقدم معونات كافية لتهيئة الظروف لتحويل المؤسسات والبنى التحتية في أفغانستان على نحو يحوّل البلد إلى مجتمع نابض بالحياة وديمقراطي ومستقر. وسيحبط استمرار عدم اليقين السياسي وجهود الإعمار البطيئة في نهاية المطاف الناس العاديين في أفغانستان، الذين يودون أن يستأنفوا حياتهم. ومن شأن انعدام الحالة الأمنية السائد أن يعزز قوات معتادي الإجرام، التي ترى أن الفوضى تعمل لصالحها.

إن أفغانستان قريبة من قلوبنا في نيبال. فقد تمتعت تقليديا هاتان الدولتان، اللتان تتشاطران مشاكل وآفاق متماثلة، بعلاقات حميمة وودية. وتود نيبال أن ترى أفغانستان مزدهرة لكي تصبح دولة تنعم بالاستقرار والرخاء، كما تود نيبال أن تسهم في تلك العملية. ولهذا السبب، كررت نيبال مرارا وتكرارا القول إن أفغانستان بحاجة إلى أن يعم الأمن جميع أرجائها، كما تحتاج إلى موارد لمساعدتها على الإعمار والتنمية. وإذا خُذلت أفغانستان أمنيا، فإن التنمية ستكون مستحيلة؛ وإذا فشلت التنمية، فإن أفغانستان لن تنعم بسلم دائم. ولذلك، إذا تمكنت قوة المساعدة الدولية الأمنية من توفير الأمن الذي تمس الحاجة إليه، فليكن ذلك. وإن لم تستطع، فيجب أن تنشط الأمم المتحدة وأن تنشئ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في تلك الدولة دون تأخير. وفي هذه الأثناء، ينبغي بذل جهود لتوسيع وتعزيز قوات الأمن الأفغانية.

يتفشى الفقر والأمية والأمراض في أفغانستان، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية الفقيرة الأخرى. والمرأة هي الأكثر معاناة من هذه العلل، كما أن التمييز الراسخ ضد المرأة منتشر على نطاق واسع. وكما رأينا في الماضي، يمكن أن تكون أفغانستان الفقيرة والمحرومة أسوأ عدو لنفسها. ولكن أصداء تأثيرات ذلك ستتردد متجاوزة كثيرا حدود أفغانستان.

وإذا فشلت أفغانستان اقتصاديا، فإن البلاد ستظل جذابة للإرهابيين ومثيري المشاكل، وستظل مصدرا للاجئين غير مستقرين، وستظل تنتج الأفيون وآلام الإدمان، مما سيؤثر على العالم بأسره. إن الانتعاش الاقتصادي، شأنه شأن تحسين الأمن، حيوي لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتعزيز الجهود التي تبذلها لبناء ديمقراطية قوية. وتوفير وسائل بديلة لسبل العيش – بما في ذلك المحاصيل البديلة – أساسي لثني الناس عن إنتاج الخشخاش في ذلك البلد.

ولذلك، يجب أن يساعد المجتمع الدولي شعب أفغانستان بشعور من الإلحاح على التصدي لا للمشاكل الإنسانية التي يواجهها الآن فقط، بل على الخروج من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي لا يحسد عليها. وتقديم المساعدة من البلدان المجاورة، وكذلك من الشركاء في التنمية، سيكون حيويا في هذه العملية. إن مساعدة أفغانستان تخدم المصلحة الجماعية لمجتمع الدول. يجب أن نعي هذه الضرورة الحيوية.

تؤيد نيبال مشروع القرار الذي قدمته ألمانيا بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٢٨ من جدول الأعمال والبند الفرعي (و) من البند ٤٠ من جدول الأعمال.

أدعو الآن الجمعية العامة إلى النظر في مشروع القرار A/58/L.32 المكون من جزأين: الجزء ألف المعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين'' والجزء باء المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها''.

أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/58/L.32 أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السنغال، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، عمان، غرينادا، غينيا – بيساو، فانواتو، الكاميرون، كوستاريكا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، هايتي، الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.32؟

اعتمد مشروع القرار *A/58/L.32* (القرار ٥٨/٢٧ ألف وباء).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال والبند الفرعي (و) من البند ٤٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.